مشاركة المرأة في المسئولية المجتمعية لتحقيق التنمية

دكتورة/ نيرفانا حسين الصبري(*)

الإطار المنهجي للبحث

قضية البحث:

إن من أعظم ما تركه لنا القرن العشرون مفهوم التنمية الشاملة الذي يتفاوت تطبيقه بين دول العالم، إلا أنه أصبح في الوقت نفسه من بين الأسس الثابتة لقياس تقدم المجتمعات بل أصبحت دليلاً ومطلباً ملحاً لكل المجتمعات المعاصرة ، وذلك لما تنطوي عليه من مضامين اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية ، وأيضا لما ينتج عنها نتائج حاسمة لمستقبل الدول .

وإذا كان الهدف الأساسي من التنمية هو سعادة البشر وتلبية حاجاتهم إلى درجة ملائمة من التطور، فإنها في حد ذاتها لا تقوم إلا بالبشر أنفسهم الذين هم أهم وسائل تطبيقها.

وفى ظل المسئولية الاجتماعية والحقوق والواجبات التي يفرضها الإسلام على كل فرد كامل الأهلية دون تمييز بين الرجال والنساء؛ أوجب الالتزام وتفعيل العمل لنهضة الأمة الإسلامية، وهنا يأتي مبررات اختيار الدراسة، ففي إطار الرؤية العلمية المستقبلية لأوضاع المجتمع المصري والتي تعتمد اعتماداً كبيراً على الشباب الذى يمثل حجر الزاوية في تشكيل المعطيات السلوكية بالمشاركة المجتمعية والاقتصادية والتي قد أكدها الواقع في الوقت الراهن على أنهم ما يزالون لهم دوراً محورياً في الأحداث الجارية خاصة فيما تشهده مصر من حركات اجتماعية متباينة، ومن واقع المتغيرات الاجتماعية

(*) مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي - جامعة الأزهر.

والاقتصادية التي تواجه المجتمعات النامية، زاد الاهتمام بصعود المرأة إلى مجال العمل والوقوف جنباً إلى جنب؛ لحشد الطاقات البشرية الموجودة دون تمييز؛ ليصبح للمرأة دوراً أساسياً في عملية التنمية وخاصة التنمية الاقتصادية باعتبارها نصف الطاقة الإنتاجية والمسئول الأول في تنشئة الإنسان على الإنتاج والعمل وغرس روح النماء والانتماء للمجتمع. وأصبح التقدم في أي مجتمع مرتبطاً بما تقدمه المرأة وبما تساهم فيه من خدمات على كافة أشكالها.

إشكالية البحث:

تؤكد الدراسة الحالية على أهمية المرأة؛ حيث تزايدت في الآونة الأخيرة الاهتمامات القومية لجودة مشاركة المرأة بأدوارها لأداء المسئولية الاجتماعية تجاه المجتمع استناداً إلى أنه على هذا الصعيد يُجرى إنتاج المادة والأفكار العلمية التي تساهم في تغيير المستقبل نحو الافضل وفى ايجاد الفرص لتنمية مجتمعها من خلال المنظمات والمؤسسات للمجتمع المدني والتي يتحقق بها النماء والانتماء، وهذا إلى جانب إعداد الكفاءات المتخصصة من الشباب التي تضطلع بمهام التنمية ودعم اتجاهاتها للدور التربوي المنوط به المرأة. فتفعيل المشاركة لأفراد المجتمع عموماً وللمرأة خصوصاً هي مسئولية اجتماعية في حد ذاتها، بالإضافة الى استثمار الطاقات وتوجيهها التوجيه السليم هي مصلحة وطنية في ذات الوقت لتضمن إحداث التغيير الشامل والنوعي في مسيرة التنمية الشاملة، وترسيخاً لمبدأ الشراكة التنموية والوطنية لزيادة النماء والانتماء. لذلك تتمثل إشكالية الدراسة في الإجابة على تساؤل رئيسي فحواه: ما واقع المسئولية الاجتماعية للمرأة من خلال الأدوار التي تقوم بها ومدى مساهمة ذلك في تحقيق التنمية عبر التطور التاريخى لدورها وحتى وقتنا الراهن.

أهداف البحث:

تهدف الدراسة إلى:

١ - التعرف على التطور التاريخي لعمل المرأة في مصر.

٢ - المسئولية الاجتماعية للمرأة في المجتمع.

٣- معرفة أهمية دور المرأة ومساهمتها في البرامج التنموية.

٤ - التعرف على دور المرأة المنتجة وآثارها في التنمية الاقتصادية.

٥ - الحلول والمقترحات التي تساهم في مواجهة المشكلات التي تعوق المرأة عن دورها في التنمية الاقتصادية.

تساؤلات البحث:

أ - ما هي المسئولية الاجتماعية للمرأة تجاه المجتمع؟

ب- ما هي البرامج التنموية التي تساهم بها المرأة لتنمية المجتمع؟

ج- ما الدور الاقتصادي التي تساهم به المرأة في المجتمع؟

د - ما هي المعايير الاجتماعية التي تتوقف عليها المشاركة المجتمعية لدفع أداء المرأة للمسئولية الاجتماعية تجاه المجتمع؟

هـ- كيف تهتم الدولة بالمشكلات التي تواجه المرأة المصرية لمساندتها في أداء مسئوليتها والمساهمة في التنمية؟

و- ما هي الحلول والمقترحات التي تساعد المرأة لأداء دورها؟

أهميـــة البحث:

تتحدد الأهمية للدراسة من طبيعة الموضوع الذى يتناوله حيث تظهر على النحو التالي:

أ- تُعد المسئولية الاجتماعية من الموضوعات ذات أبعاد مختلفة منها (الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتعليمية والثقافية) التي تعبر عن معايير التنمية ومستوياتها، كما تعبر عن وعي الأفراد بالحقوق **Rights** والواجبات والنظر للآخر، وصيانة الحياة العامة والحرص على المصلحة الوطنية، كما تعكس مدى إدراك الفرد كمواطن لدوره في مجابهة التحديات التي تواجه المجتمع والدولة.

ب- استكشاف طبيعة وعي المرأة بأبعاد دورها والمسئولية الاجتماعية التى تقدم بها تجاه المجتمع مع تحديد الفروق ذات الدلالة البحثية لمتغيرات النوع والبيئة.

ج ـ تُعد مشاركة المرأة بكافة أشكالها ومستوياتها من الأمور المحورية على كافة المستويات المجتمعية أيـًا كان تقدم هذه المجتمعات أو تخلفها، ومن ثم من المفترض أن تضع هذه المجتمعات في المقام الأول مشاركة المرأة في دفع أدائها للمسئولية الاجتماعية ضمن برامجها وخططها، لما لقطاع الاناث من الأهمية في صناعة مستقبل الأمة (الأم مدرسة إذا أعددتها أعددت شعبًا طيب الأعراق)، كما عليها إدراك أن المرأة لديها من القدرات والإمكانات العلمية والطاقات التي يمكن بها أن تحقق التغيير نحو الأفضل.

د- قضية المسئولية الاجتماعية والمشاركة أصبحت الآن على سطح الأحداث الجارية وتشغل معظم فكر علماء الاقتصاد والاجتماع، لأنه يمثل

الحجر الأساسي للتنمية لأنه نابع من إحساس وإدراك نفسى واجتماعي للشباب من الجنسين يُترجَم في شكل سلوك ودور يقوم به الفرد.

هـ- التعرف على المؤثرات الاجتماعية التي تساعد منظمات المجتمع المدني في معرفة ما يمكن تقديمه للمرأة لتهيئة المناخ المناسب لأداء أدوارها المختلفة ومسئوليتها الاجتماعية نحو النماء والتنمية.

الإجراءات الميدانية للبحث:

١- **نوع الدراسة**: تُعد الدراسة دراسة وصفية تحليلية لتحقيق الموضوعية عن واقع مشاركة المرأة وتحديد المسئولية الاجتماعية التي تقوم بها من خلال أدوارها المختلفة وإيجاد العلاقات العلمية بين المتغيرات الاجتماعية والبيئية وبين أداء المرأة لأدوارها.

٢- **منهج الدراسة**: استخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي بالعينة وذلك لقدرته في الحصول على حقائق دقيقة عن الأوضاع القائمة ويحاول استنباط علاقات بين الظواهر القائمة وكذلك يسعى للحصول على بيانات تفيد الباحث في الظروف الحالية والمستقبلية، كما أن هذه البيانات قد تكشف عن التطورات والاتجاهات والأحداث المحتملة والمقبلة التي يمكن أن تساهم بها المرأة، كما استخدمت الدراسة المنهج التاريخي لقدرته على التعقب لمراحل أدوار المرأة من خلال مسئوليتها الاجتماعية وحتى الوقت الراهن.

٣- **العينة**: عينة عشوائية من طلاب جامعة الأزهر وبعض العاملين بمركز صالح بالجامعة وعددهم الإجمالي ٥٠ مفردة من الجنسين.

مفاهيم ومصطلحات البحث:

١ - التغير الاجتماعي ٢- التنمية

٣- الدور ٤ - المسئولية الاجتماعية

التغير الاجتماعي: يعني التغير الاجتماعي اصطلاحًا: بأنه ذلك النشاط الاجتماعي الذي يأخذ غالبًا شكل التصورات، والمشاعر غير المنظمة، وهو النشاط الذي يصبح تدريجيًا مُعبراً عن أشكال جديدة من الاعتقاد، والسلوك الجمعي، التي لا تجد منافذ للتعبير عن مطالبها، فتتحول إلى حركة منظمة تهُم الأنماط الاجتماعية الموجودة.

التنمية: تعنى توجيه كافة الموارد البشرية والامكانيات المادية نحو الاستخدام الأفضل لتحقيق التغيير الإيجابي في كافة المجالات والمستويات لتحسين الأحوال المعيشية للأفراد، والنهوض بالمجتمع نحو النماء وحياة أفضل.

الدور: هو كل ما يقوم به الإنسان من سلوك اجتماعى مرغوب فيه من المحيطين به ومن المجتمع منوط به الصفات والتوقعات المُحدَدة اجتماعيا والمرتبطة بمكانة معينة.

المسئولية الاجتماعية: هي المسئولية الذاتية عن الجماعة والتي تنمو تدريجيًا عن طريق التربية والتطبيع الاجتماعي، ومن أدواتها؛ الاهتمام والفهم والمشاركة. كما أضاف همام السيد أنها الأداء للواجبات الاجتماعية ودرجة الاهتمام والمشاركة مع الجماعة في مجال التربية والمدرسة والمجتمع[1].

(١) نيرفانا حسين الصبرى: التوجهات الإسلامية في دراسة المشكلات الاجتماعية والتربوية للأسرة المصرية دراسة ميدانية للمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية في ضوء النموذج =

مقدمة البحث:

سطرت المرأة في العصور القديمة والحديثة وخاصة في المجتمعات الإسلامية أدواراً عظيمة وأسطراً من نور في جميع المجالات؛ حيث كانت محاربة وراوية للأحاديث النبوية الشريفة وطبيبة وقاضية بل وشاعرة وفقيهة. ولكن قدرة المرأة على القيام بهذه الأدوار تتوقف على ثقافة مجتمعها ونظرته إليها والاعتراف بقيمتها ودورها المجتمعي.

وقد أعطى الدين الاسلامى صورة متكاملة عن دور المرأة ومكانتها في المجتمع بل واعترف بدورها الحيوي في استمرار الإنسان خليفة الله على الأرض . فالقرآن الكريم والحديث الشريف والتفسير والاجتهادات تعطى للمرأة مكانة خاصة تترجم إلى تشريعات تحدد حقوقها وواجباتها[1].

والمرأة المسلمة واسعة الثقافة هي التي تسعى إلى إحداث التغيرات الايجابية لمجتمعها وتستطيع تغيير النظرة إلى المرأة وتحقيق المساواة الكاملة في الحقوق والواجبات خاصة بعد تزايد مشاركة المرأة في مختلف ميادين الحياة وبروزها في الخروج إلى العمل.

فمنذ بداية العقد العالمي للمرأة بدأ الاهتمام بدورها من خلال قضية التنمية والانشغال بتوظيف الطاقات البشرية؛ فقد تم تمكينها من أداء أدوارها بفاعلية مثل الرجل والمشاركة في اتخاذ القرار في مختلف مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وقد واكب هذا الاهتمام العالمي

=الإسلامي، رسالة ماجستير، وزارة التعليم العالي، معهد الدراسات الإسلامية والعربية، القاهرة ٢٠٠٧م، ص ٢٣.

(١) سعاد صالح: فقه المرأة المسلمة، دار الكتاب، ١٩٩٨، ص ٤٥.

اهتمام كثير من الدول والهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية بالمرأة ؛ انطلاقا إلى حشد الجهود كافة الموجودة في المجتمع دون تمييز بين الرجال والنساء لتتمكن المرأة بعدها في إبراز دورها الحيوي والضروري لتقدم اى مجتمع في التنمية الشاملة.

ولذلك أصبح مفهوم الدور الاجتماعي للمرأة في التنمية يتبلور في الأنشطة التي تقوم بها في نطاق أسرتها أولاً وخاصة ما يتعلق بتربية أبنائها، ثم علاقة أسرتها بغيرها من الأسر في العمل المنتج وترشيد الاستهلاك. وقد تنبهت الدولة إلى أن درجة إسهامات المرأة يتوقف على مدى تنمية وعيها الثقافي وتقديم الخدمات المساعدة لتلبية احتياجاتها واحتياجات أبنائها من دور حضانة ومراكز تدريب وتكوين مهني وغيرها؛ لأنها في حاجة إلى إعدادها الإعداد الجيد التي تساعدهن في تحمل المسئولية، ولتمكينها من القيام بهذه الأدوار والإسهامات في التنمية[1].

(١) مركز المعلومات: اهتمامات المرأة، موج، دور المرأة في التنمية ١١/ ١٢/ ٢٠١٢م.

المبحث الأول
المسئولية الاجتماعية للمرأة

مقدمة

إن دور المرأة يعتبر من أعظم الأدوار انطلاقًا من قول رسولنا الكريم ﷺ «استوصوا بالنساء خيراً»؛ حيث هي الموكّل إليها بناء العنصر البشرى الملتزم ذي السلوك الإيجابي والقادر على العطاء، والإضافة المستمرة لطاقات الإنتاج إسهاما في تحقيق أهداف التنمية الشاملة. كما أنه في ظل الثورة العلمية والتكنولوجية والتطور السريع في المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية أصبح أمر تنمية الموارد البشرية من الأمور الضرورية للتنمية ومن أهم الأدوار على الإطلاق، وقد اختصت به المرأة على وجه التحديد ضمن مسئولياتها الاجتماعية التي تتزايد يومًا بعد يوم بشكل كبير وفى هذا الوقت العصيب.

ويُعد تحرير المرأة وإعطائها قدراً من العلوم والمعارف التي تعينها على أن تكون زوجة صالحة لأسرتها بالإضافة إلى خروجها من المنزل للعمل في جميع المجالات العملية باعتبارها نصف المجتمع؛ أصبح لها المسئولية الاجتماعية التي يحق بها المشاركة في صنع مستقبل المجتمع وتقدمه، ولأنها أثبتت القدرة على الإنتاج والمشاركة بأدوار متعددة في المجتمع؛ مما أعطاها الثقة والمنفعة الاجتماعية للارتقاء بمجتمعها[1].

(١) سلوى عبد الرحمن على سليمان: المرأة والتدريس الجامعي في جمهورية مصر العربية وبعض الدول الأخرى، رسالة دكتوراه، جامعة أسيوط، كلية التربية، قسم أصول الدين، ٢٠٠٠، ص٨٦.

فمنذ التغيرات الحادثة وتحديات المجتمع؛ اقتحمت المرأة مجالات مختلفة سياسية واقتصادية واجتماعية مما جعل لا سبيل لبناء المجتمع إلا بدور ايجابي للمرأة تقوم به من خلال المسئولية الاجتماعية التي تتمثل في العديد من الأدوار الهامة داخل الأسرة وخارجها.

أولاً: مفهوم المسئولية الاجتماعية:

في البداية حين نتكلم عن المسئولية الاجتماعية نستطيع القول انها ذات الصلة بالمكانة الاجتماعية التي يرتقى إليها الإنسان، من خلال الدور المُسند إليه. ومن نتائجها المنفعة الاجتماعية للجماعة التي ينتمي إليها وإعطاء مؤشر لمدى وعيه وإدراكه للحقوق والواجبات الملزمة له.

لذلك من الأهمية أن نستوضح مفهومها؛ فيقول عنها سيد عثمان:

هي المسئولية الذاتية عن الجماعة والتي تنمو تدريجياً عن طريق التربية والتطبيع الاجتماعي، ومن أدواتها؛ الاهتمام والفهم والمشاركة.

كما أضاف همام السيد أنها الأداء للواجبات الاجتماعية ودرجة الاهتمام والمشاركة مع الجماعة في المجال التربوي والمدرسي والمجتمعي.

وأوضح **STARRELT** أن المسئولية نمطاً سلوكياً يتضمن المواطنة الجيدة للفرد؛ بمعنى أنها تعكس انتماء الفرد للجماعة وانفعاله بها وإحساسه بمشكلاتها وكل ما يعوق تقدمها، ومدى وعيه بحقوقه وواجباته وما يترتب

على أفعاله من نتائج بحيث يقبل كل ما يسند إليه من أعمال ويبذل فيها قصارى جهده لتنفيذها[١].

ثانياً: المؤشرات التي تدفع المرأة لمشاركتها في المسئولية المجتمعية:

سطرت المرأة في العصور القديمة والحديثة في المجتمعات الإسلامية أسطراً من نور في جميع المجالات؛ حيث هي قاضية وشاعرة وفنانة وأديبة وفقيهة ومحاربة وراوية للأحاديث النبوية الشريفة «خذوا دينكم من هذه الحميراء» يقصد رسولنا الكريم ﷺ السيدة عائشة رضي الله عنها. وإلى الآن وما زالت المرأة تعطى وتكد وتكدح وتساهم بكل طاقاتها في رعاية بيتها وأفراد أسرتها؛ فهي الأم التي يقع على عاتقها تربية الأجيال القادة، وهى الزوجة التي تدير البيت باقتصادياته، وهى الأخت والبنت التي أصبح لها دوراً هامًا في تنمية المجتمع بعلمها وثقافتها. فمنذ عقد مؤتمر بكين ١٩٩٦م بدأ الاهتمام العالمي بقضية المرأة وتمكينها من أداء أدوارها بفعالية مثل الرجل والمشاركة في اتخاذ القرارات في مختلف مناحي الحياة وميادينها المختلفة، وأصبح لها المؤتمرات والمنتديات الدولية والإقليمية وورش العمل التي تضع لها المسئوليات بتعدد أدوارها في المجتمع[٢].

مما لاشك فيه أن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي تمر بها البلاد النامية؛ قد أثّرت في الدوافع التي جعلت المرأة تخرج إلى نطاق العمل لتتبنى

(١) نيرفانا حسين الصبرى: التوجهات الإسلامية في دراسة المشكلات الاجتماعية والتربوية للأسرة المصرية ـ دراسة ميدانية للمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية في ضوء النموذج الإسلامي، رسالة ماجستير، وزارة التعليم العالي، معهد الدراسات الإسلامية والعربية.

(٢) عبد الله الجابري: ضوابط مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، ٢٠٠٨م.

دورها في التنمية داخل الأسرة وخارجها ، وتحقيقا لمسئوليتها الاجتماعية التي تحرص على القيام بها؛ والذي يؤثر بدوره في السياق الاجتماعي والاقتصادي لبناء المجتمع.

ومن أجل هذا؛ هناك من المؤشرات التي تدفع المرأة إلى أداء دورها والمشاركة في التنمية نذكر

أ ـ الضغوط الاقتصادية:

إن الضغوط الاقتصادية التي أصبح أفراد المجتمع يعانون منها يوماً بعد يوم؛ جعلت هناك تغييراً في الاتجاهات حول مساهمة المرأة في التنمية والمشاركة في تطوير وتقدم مجتمعها. فنتيجة لكثرة الالتزامات الهائلة على عاتق الأسرة وقلة مواردها لتلبية الاحتياجات المعيشية جعلت المرأة تتجه الى الخروج للعمل حفاظاً على حياتها وحياة أفراد أسرتها في توفير احتياجاتهم من تعليم ومأكل وملبس ضمن المسئولية الواقعة على عاتقها في بناء الإنسان القادر على العمل والإنتاج. فالدور المعياري لها كامرأة وزوجة وأم من خلال أنشطتها والممارسات السلوكية في الأوجه الاقتصادية التي تقوم بها تجاه أسرتها أو في علاقتها بالأسر الأخرى ؛ لهو من الأمور الهامة في التنمية[1].

وقد أكدت عدة دراسات بحثية هذا الاتجاه وتدعيمه وتغيير النظرة إلى المرأة للمشاركة في التنمية داخل أسرتها أولاً ثم خارجها ؛ فكانت دراسة كاميليا إبراهيم عبد الفتاح بعنوان دوافع خروج المرأة إلى العمل في ظل التغيرات الاقتصادية؛ والتي توصلت فيها إلى إن خروج المرأة يخفف من أعباء

(١) إجلال إسماعيل حلمي: محاضرات في علم الاجتماع العائلي، جامعة عين شمس ، ٢٠١٠م ، ص ١١٥

الرجل المادية ومسئولياته مما يكون له الأثر في استقرار الأسرة والمجتمع وبالتالي في دفع عجلة العمل والإنتاج، بالإضافة إلى قدرة المرأة وثقتها في اتخاذها للعديد من القرارات التي تدير بها العمل[1].

ب ـ الدوافع الاجتماعية:

وليس فقط المرأة تستند إلى الناحية الاقتصادية كدافع لها للمشاركة في التنمية، وإنما هناك دوافع أخري؛ مثل أن تهتم بالإنتاج العلمي الذي تسترشد به دراسة هند بنت ماجد الخثيلة بعنوان (المرأة والبحث العلمي في التعليم الجامعي بين الواقع والتحديات) والتي أوضحت في نتائجها؛ أن المرأة قد قدمت العديد من الكتب والمقالات والأبحاث العلمية التي تواجه قضايا المجتمع ومشكلاته وتبرز التوصيات التي تحقق التنمية الشاملة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية بما يضع الحلول لمواجهتها والرؤى المستقبلية للتنمية المستدامة. كما أن من الدوافع الاجتماعية إثبات الذات؛ وقد اتفقت دراسة سعود محمد النمر (بعنوان اتجاهات الطالبة السعودية في جامعة الملك سعود نحو العمل)؛ على ان المرأة في الدول العربية أصبح يُسند إليها المسئولية الاجتماعية للدور الذي تشارك به في التنمية داخل مجتمعها؛ فكان من نتائج الدراسة أن المرأة تخرج للعمل بهدف إثبات ذاتها كعضو عامل في المجتمع يتحمل مسئولياته التنموية الملائمة لقدراتها العملية والإنتاجية، وأن قدرتها على العمل بنفس مستوى أداء الرجل في حالة توفر المؤهلات الكافية لذلك، مع الأخذ في الاعتبار توفير المناخ النفسي الذي يؤهلها للإبداع والإنتاج في

(١) كاميليا إبراهيم عبد الفتاح: خروج المرأة في ميدان العمل، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، كلية الآداب، ٢٠٠٤م، ص٤٤.

كافة المجالات، مع توضيح أن دور المرأة التنموي يقع في الدور التربوي الذي تقوم به تجاه أفراد الأسرة[١].

ومن الدوافع الاجتماعية أيضاً تعليم المرأة إن تعليم المرأة في ظل المتغيرات الاجتماعية والثقافية للمجتمعات ؛ يصبح ضمن الدوافع الاجتماعية لمشاركة المرأة في تنمية مجتمعها؛ فعن طريقه استطاعت أن تكون أكثر إدراكاً للإيحاءات والتأثيرات السلبية التي قد ينقلها الاتصال بالعالم الخارجي من قيم واتجاهات فكرية وثقافية وعادات وتقاليد تخرج عن الهوية الإسلامية المصرية؛ فهي كأم وزوجة تقوم بحماية الأسرة فتكون ساتراً وقائياً للغزو الفكري والثقافي لأبنائها، كما تتجه لتكون مشاركة في المجتمع ومعبّرة عن رأيها لدى النقابات والتنظيمات النسائية ، بالإضافة إلى إيجاد فرص العمل الاجتماعي لنهضة المجتمع استنادا إلى مفهوم الدور الاجتماعي للمرأة ، الذي أشارت إليه د. نادية جمال الدين في أنه :-

"مجموعة الصفات والتوقعات المُحدَدة اجتماعيا والمرتبطة بمكانة معينة ، وتظهر له أهمية اجتماعية لأنه يوضح أن أنشطة الأفراد محكومة اجتماعياً وتتبع نماذج سلوكية محددة ، فالمرأة تشغل مكانة اجتماعية معينة ، ويُتَوقع منها القيام بأنماط سلوكية تتمثل في صقل البناء التربوي والتوجيه والإرشاد للأبناء لدعم أساس قوى للموارد البشرية التي تحتاجها تنمية المجتمع»[٢].

(١) سعود محمد النمر : اتجاهات الطلبة السعودية فى جامعة الملك سعود نحو العمل ، الإدارة العامة ، معهد الإدارة العامة ، ٢٠٠٤، ص٤٠

(٢) نادية جمال الدين: المرأة ومشكل التعليم والعمل ، التربية المعاصرة ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، س ١٩٩٨ ، ص١٦

ثالثا: تأثير المتغيرات الاجتماعية على المشاركة في المسئولية المجتمعية:

المرأة نصف المجتمع، لذا يحق لها المشاركة في صنع واقع المجتمع ومستقبله، خاصة بعد أن تحققت لها الحرية في إثبات قدرتها على الإنتاج والمشاركة البناءّة بأدوار متعددة في المجتمع. ووفقا للدراسة الميدانية التي أجرتها الباحثة لعينة الشباب من والذكور والإناث وفقا للمتغيرات الاجتماعية (النوع ، البيئة ، التنشئة الاجتماعية) التي قد تكون مؤثرة على الأداء المسئولية الاجتماعية ؛ توضح الجداول التالية تلك العلاقة وآثارها على الأداء للمسئولية الاجتماعية للذكور والإناث والفروق الفردية بينهما لتأكيد ان الاناث لهن الدور والمسئولية التي يمكن أن يقمن به تجاه مجتمعهن لتحقيق التنمية إذا توافرت لهن المناخ المناسب للتنشئة الاجتماعية وفرص المساواة.

جدول رقم (١)
مجالات المشاركة في المسئولية المجتمعية وفقا للنوع

احرص على المشاركة في :	النوع				الإجمالي		دلالة الفروق
	ذكور		إناث				
	ع	٪	ع	٪	ع	٪	
مسئولية مجتمعية (التطوع بالجمعيات الأهلية لتنمية المجتمع)	٧٨	٤١.٣	٤٦	٤١.٤	١٢٤	٤١.٣	غير دالة
مسئولية سياسية (حزبية– اتحادات طلابية - توعية سياسية)	٥٧	٣٠.٢	٣٠	٢٧	٨٧	٢٩	غير دالة
مسئولية اقتصادية (الجهد– المال– الفكر اقتصادي)	٧٠	٣٧	٣٥	٣١.٥	١٠٥	٣٥	غير دالة
مسئولية ثقافية وتعليمية (محو الأمية –دراسات بحثية– ندوات)	٦٠	٣١.٧	٣٢	٢٨.٢	٩٢	٣٠.٧	غير دالة
مسئولية دينية (خطابة– توعية دينية)	٤٣	٢٢.٨	١٦	١٤.٤	٥٩	١٩.٧	غير دالة
مسئولية فنية وإبداعية (مشروعات – فنية صغير، اعلام وصحافة، التمثيل والموسيقى)	٣٧	١٩.٦	٢٦	٢٣.٤	٦٣	٢١	غير دالة
الإجمالي	١٨٩	١٠٠	١١١	١٠٠	٣٠٠	١٠٠	

أشارت التحليلات الإحصائية في جدول (١) عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في الاتجاه نحو مجالات المشاركة، إلا أن البيانات الميدانية قد أشارت إلى ارتفاع نسبة مشاركة الذكور في المجالات الدينية ٢٢.٨٪ مقارنة بنسبة الإناث ١٤.٤٪، وقد يرجع الأمر أن الذكور لديه من المهارات ماتؤهله للخطابة الدينية مقارنة بالإناث ، أو قد يرجع إلى الحراك الاجتماعي في المجتمع الذي أثر على تواجد الذكور بصورة أوسع وأشمل بين الجماعات وخاصة في المجال الديني عن الإناث ، كما أشارت البيانات الميدانية إلى تقارب نسب المشاركة في المجالات المختلفة بين الذكور والإناث، وبالرغم من ذلك في أغلب الظن أن هذه النسب مؤشر على فقد الشباب من الجنسين التحمّس إلى المشاركة والذي قد نرجعه إلى القصور في ثقافة المفاهيم السياسية أو عدم الوعي بمفهوم المشاركة على وجه التحديد وأهمية دورهم فيه . ولأن مجالات المشاركة من المفترض أن تكون متداولة على اختلاف البيئات الاجتماعية المختلفة؛ كان لابد لنا من التعرف على تأثير البيئة على الاتجاه العام لدى الإناث والذكور على حد السواء والتي أظهرها الجدول التالي:

جدول (٢)
مجالات المشاركة في المسئولية الاجتماعية وفقا للبيئة (ريف – حضر)

أحرص على المشاركة في :	بيئة الموطن				الإجمالي		دالة الفروق
	ريف		حضر				
	ع	٪	ع	٪	ع	٪	
مسئولية مجتمعية (تطوعية في الجمعيات الأهلية)	٥٦	٤٥.٢	٦٨	٣٨.٦	١٢٤	٤١.٣	غير دالة
مسئولية سياسية (حزبية ـ اتحادات طلابية ـ توعية سياسية)	٣١	٢٥	٥٦	٣١.٨	٨٧	٢٩	غير دالة
مسئولية اقتصادية (الجهد ـ المال ـ الفكر الاقتصادي)	٣٣	٢٦.٦	٧٢	٤٠.٩	١٠٥	٣٥	دالة عند ٠.٠١
مسئولية ثقافية وتعليمية (محو الأمية ـ دراسات بحثية ـ ندوات)	٤٦	٣٧.١	٤٦	٢٦.١	٩٢	٣٠.٧	دالة عند ٠.٠٥
مسئولية دينية (خطابة ـ توعية دينية)	٢٦	٢١	٣٣	١٨.٨	٥٩	١٩.٧	غير دالة
مسئولية فنية وإبداعية (مشروعات ـ فنية صغير، صحافة وعلام، التمثيل والموسيقى)	١٣	١٠.٥	٥٠	٢٨.٤	٦٣	٢١	دالة عند ٠.٠١
الإجمالي	١٢٤	١٠٠	١٧٦	١٠٠	٣٠٠	١٠٠	

أشارت التحليلات الإحصائية في جدول (٢) عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الريف والحضر في المشاركة بالمجالات الاقتصادية عند مستوى معنوية ٠.٠١ ، حيث أشارت البيانات الميدانية إلى ارتفاع نسب الحضر٤٠.٩٪ مقارنة بالريف ٢٦.٦٪ ، وقد يرجع هذا الأمر أن المشروعات التنموية تتركز في الحضر عن الريف بما يجعل المشاركة للجنسين ببذل الجهد وبما يعمل على تحسين مستوى المعيشة في الحضر عنه في الريف . كما دلت التحليلات الإحصائية عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الريف

والحضر في المشاركة بالمجالات الثقافية والتعليمية عند مستوى معنوية٠.٠٥، حيث أشارت البيانات الميدانية عن ارتفاع نسبة المشاركة في الريف ٣٧.١٪ مقارنة بالحضر ٢٦.١٪، وقد يرجع الأمر أن الشباب من الجنسين لديهم الشعور بأهمية المشاركة في برامج محو الأمية والتي تنادى بها كثير من المنظمات والمؤسسات بالدولة ، لذلك يحاول المشاركة قدر خبرته وعلمه في هذه البرامج محو التي تنشط لها بعض المنظمات بالريف ، كما أشارت التحليلات الإحصائية عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الريف والحضر في المشاركة بالمجالات الفنية والإبداعية عند مستوى معنوية ٠.٠١ ، حيث أشارت البيانات الميدانية الى ارتفاع نسبة المشاركة بالحضر ٢٨.٤٪ مقارنة بالنسبة في الريف ١٠.٥٪ ، وقد يرجع الأمر إلى النسق الثقافي في الحضر والتنشئة الاجتماعية حيث تتأثر الأسرة بالمتغيرات الاجتماعية في التأثر بالعولمة والانفتاح على العالم الخارجي سواء في الإبداع الفني أو الإبتكارى. أو قد يرجع إلى مثل ما تناولت نظرية أنساق المعتقدات (متلون روكشى) في مفهومي تفتح الذهن وانغلاقه بناءاً على أنساق المعتقدات ، فالشخص ذو التفكير الجامد لا يستطيع أن يتقبل أفكار الغير بينما الشخص المنفتح الذهن يفعل ذلك دون صعوبة من واقع خبرته المكتسبة من التنشئة[١].

ولأن التنشئة الاجتماعية ذات تأثير مباشر على تنوع السلوك الإنساني حيث تكسبهم الاتجاهات والآراء والدوافع التي تحدد أنماط سلوكهم، كان من الاهمية توضيح تأثير متغير التنشئة الاجتماعية على مستوى مشاركة الاناث والذكور في المسئولية المجتمعية وبيان الاختلاف والذى أوضحه الجدول التالي:

(١) أليكس ميكاشللى : الهوية ، ترجمة على وظفة ، مرجع سبق ذكره

جدول (٣)
مستوى المشاركة في المسئولية الاجتماعية وفقا للنوع

مدي المشاركة في المجتمع وفقا للنوع	النوع				الإجمالي	
	ذكور		إناث			
	ع	٪	ع	٪	ع	٪
نعم	٨٨	٤٦.٦	٤٣	٣٧.٨	١٣١	٤٣.٦
لا	٢٧	١٤.٣	١٨	١٦.٢	٤٥	١٥
إلى حد ما	٧٤	٣٩.٢	٥٠	٤٥	١٢٤	٤١.٣
الإجمالي	١٨٩	١٠٠	١١١	١٠٠	٣٠٠	١٠٠

كا٢=١.٧٤١ درجة الحرية(٢) دلالة الفروق (غير دالة)

أشارت التحليلات الإحصائية في جدول (٣) الى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث نحو واقع المشاركة فى المسئولية الاجتماعية بالمجتمع، إلا ان البيانات الميدانية قد أشارت إلى ارتفاع نسبة المشاركة للذكور ٤٦.٦٪ مقارنة بنسبة الإناث ٣٧.٨٪ ، وقد يرجع الأمر أن الموروثات الثقافية والاجتماعية بالمجتمع المصري يحمّل الذكور ويحثّهم على القيام بأدوار اجتماعية متعددة ومسئوليات كثيرة وتحمُّل أعباء الأسرة مقارنة بالإناث. وقد أكدت ذلك البيانات الميدانية حيث نسبة السلبية (إلى حد ما) لمشاركة الإناث في المجتمع ٤٥٪ بينما في الذكور ٣٩.٢٪ وقد يرجع الأمر أن المجتمع المصرى يمنح الذكور انتشارا أوسع في المجتمع ، أو قد يرجع ان الإناث لديهن من الاهتمامات والواجبات الأخرى التي تتطلبها الأسرة وتعمل على إعدّادهن لمثل هذه الأمور. أما الجدول التالي يوضح أثر التنشئة الاجتماعية في مستوى المشاركة في المسئولية الاجتماعية وفقا للموطن (ريف - حضر)

جدول رقم (٤)
مستوي المشاركة في المسئولية الاجتماعية وفقا للموطن

هل قمت بالفعل باي نوع من المشاركة في المجتمع ؟	موطن				الإجمالي	
	ريف		حضر			
	ع	٪	ع	٪	ع	٪
نعم	٤٦	٣٧.١	٨٥	٤٨.٣	١٣١	٤٣.٧
لا	٢٥	٢٠.٢	٢٠	١١.٤	٤٥	١٥
إلى حد ما	٥٣	٤٢.٧	٧١	٤٠.٣	١٢٤	٤١.٣
الإجمالي	١٢٤	١٠٠	١٧٦	١٠٠	٣٠٠	١٠٠

كا٢=٥.٩٤٤ درجة الحرية(٢) دلالة الفروق (غير دالة)

استنادًا إلى نظرية الانساق: أنها تفترض بأن لكل نسق إطاراً مرجعيـاً محدداً، ويقصد بهذا الإطار مجموعة من المفاهيم النظرية التى توجّه الأفراد في رؤيتهم للعالم، حيث يهتم علم الاجتماع بالتفاعل بين مختلف الانساق في البيئة بما في ذلك التفاعلات بين الأفراد والجماعات والأسرة والمنظمات والمجتمعات[١].

والمشاركة تتوقف على التفاعلات بين الأفراد أو الجماعات أو المنظمات من خلال إطاراً مرجعاً يحدده النسق الثقافي لكل بيئة ، وقد أشارت التحليلات الإحصائية عن عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بين الريف والحضر ، إلا ان البيانات الميدانية قد أشارت الى ارتفاع نسبة المشاركة في الحضر٤٨.٣٪ بينما نسبة المشاركة بالريف ٣٧.١٪ ، وقد يرجع الأمر أن

(١) محمد عبد السميع عثمان : المدخل الى تنمية المجتمع ، القاهرة ، مؤسسة نبيل للطباعة ، ٢٠٠٤ ،ص٨-٩

الكثير من المؤسسات والمنظمات تتركز بالحضر عنها بالريف سواء الجمعيات الأهلية أو النقابات أو المؤسسات ذات الطابع الخدمي والتى تحتاج إلى مشاركة الشباب من خلال البرامج والخدمات التي تقدمها، الأمر الذى يؤدى الى سهولة مشاركتهم ، كما أشارت البيانات الميدانية الى تقارب نسب السلبية في الاستجابة للمشاركة سواء من الريف ٤٢.٧٪ أو الحضر ٤٠.٣٪ ، وهو ما قد يشير الى وجود الاضطراب والخلل تجاه المشاركة في المسئولية الاجتماعية مشاركة إيجابية بالرغم من المتغيرات والمشكلات التي يعانى منها المجتمع ، أو قد لا يوجد من التشجيع الكافي من جانب مؤسسات المجتمع المدني.

جدول (٥)

الأساليب التي يجب أن تقوم بها الأسرة لغرس المسئولية الاجتماعية

أرى أن أهم الأساليب التي يجب أن تقوم بها الأسرة لتنمية المسئولية هي:	التكرار	٪
المناقشة والحوار	٢١٦	٧٢
منح الثقة لأداء المسئوليات	١٣٨	٤٦
تعميق احترام دور المرأة	٩١	٣٠.٣
اقتناع الأسرة بالعمل التطوعي	٧٣	٢٤.٣
القدوة والتوجيه	١٠٤	٣٤.٧
التشجيع على الاشتراك في الأنشطة السياسية والثقافية	٩٣	٣١
الإشباع الديني للقيم الإسلامية	٤١	١٣.٧
تنسب النتائج إلى	٣٠٠	١٠٠

التنشئة الاجتماعية عملية تعليم وتعلّم وتربية تقوم على التفاعل الاجتماعي وتهدف الى إكساب الفرد سلوكًا ومعايير واتجاهات مناسبة لأدوار اجتماعية معينة تُمكنّه من مسايرة جماعته والتوافق الاجتماعي معها وتكسبه الطابع الاجتماعي حتى تُيسّر له التكيف مع الحياة الاجتماعية[1]. والمعنى العام لها؛ إدخال ثقافة المجتمع في الشخصية . والأسرة هي الجماعة الأولى التي ينتمى إليها الشباب والتي تستطيع أن تتبّنى قيم المشاركة الإيجابية وتنمّيها أثناء مراحل نموهم.

وقد أشارت البيانات الميدانية الى اتجاه الشباب بنسبة مرتفعة ٧٢٪ نحو المناقشة والحوار كأهم الأساليب الضرورية التي يجب أن تأخذ به الأسرة أثناء التنشئة الاجتماعية، وقد يرجع الأمر أن الشباب دائما ما يشعر أنه يفتقد الحوار المجتمعي، خاصة في المجتمع الأسرى أو المجتمع التعليمي حيث يخضع لآراء الآخرين ولا يعبّر عن رأيه، مما يشعره بالتهميش ولا يعتد برأيه، أو قد يرجع أن القائمين على الشباب سواء في المجتمع الأسرى أو التعليمي غير مهتمين بالحوار ولا يقبلون الرأي الآخر أو أنه يشير إلى التغيير في ثقافة المجتمع وخاصة الأسرة في تأهيلها لتقّبل الحوار مع الأبناء. وفى دراسة محمد رمضان بعنوان دور المدرسة الثانوية في تنمية قيم الحوار، كانت نتائجها تنمية الحوار عن طريق الأنشطة المدرسية ومشاركة الطلاب في المعارف الدراسية والخطط التعليمية[2].

(١) محمد عبد السميع عثمان: الأسرة والطفولة وأهم مشاكلها فى المجتمع الحديث ، جامعة الأزهر ، كلية التربية ، ٢٠٠٠، ص٦

(٢) محمد محمد رمضان: دور المدرسة الثانوية فى تنمية الحوار لدى طلابها، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، كلية التربية ، ٢٠٠٨.

كذلك دراسة يحيى الزمزمي بعنوان الحوار في ضوء القرآن والسنة التي أوضحت كيفية الحوار وآدابه وضوابطه وأنه طريق الصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

ودراسة بولدين بعنوان القيادات الشبابية والحوار الجماعي[1]:

كما أشارت البيانات الميدانية الى اتجاه الشباب بنسبة مرتفعة نسبيا ٤٦٪ نحو منح الثقة لأداء المسئوليات ، والأمر قد يشير أن الشباب يعبّر عن قدرته في تحمل المسئولية رغبة منه في المشاركة الاجتماعية لتنمية وتطوير المجتمع ، أو قد يشير الأمر انه يجب تصحيح الأوضاع المجتمعية في الوقت الراهن من خلال التشريعات الدستورية ، حيث لابد أن تستغل منظمات المجتمع المدني طاقاته وقدراته وتمنحه الثقة في تحمّل المسئولية

ثم جاءت البيانات الميدانية بعد ذلك بنسب متقاربة والتي عبّرت عن اتجاه ورؤية الشباب لباقي الأساليب التي تنمّى المشاركة وهى القدوة والتوجيه ٣٤٪، التشجيع على الاشتراك في الأنشطة السياسية والثقافية ٣١٪، تعميق احترام دور المرأة ٣٠.٣٪ وهو ما يؤكد اتفاق غالبية الشباب على هذه الأساليب التي من الضروري أن تتبعها الأسرة وباقي مؤسسات المجتمع لحثها على تأهيل وتدريب الشباب على المشاركة الإيجابية لتحمل المسئولية .

استخلاصات:

وضّحت النتائج أن هناك ارتباط بين المتغيرات الأساسية للعينة (النوع، الموطن، التنشئة الاجتماعية) وبين درجة ومستوى المشاركة فى المسئولية المجتمعية

(١) يحيى بن حسن زمزمى: الحوار وآدابه وضوابطه فى ضوء القرآن والسنة ، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى ، كلية اصول الدين ، ٢٠٠٧

أ- النوع : يشارك من الذكور بنسبة ٤٦.٦٪ مقارنة بالإناث ٣٧.٨٪

ب- الموطن: يشارك من الحضر بنسبة ٤٨.٣٪، بينما الطلاب من الريف يشاركون بنسبة متوسطة ٣٧.١٪ .

ج- التنشئة الاجتماعية: الأساليب المختلفة لغرس قيمة المشاركة في المسئولية الاجتماعية تجاه المجتمع كانت كالتالي: الحوار والمناقشة بنسبة ٧٢٪ ، يليها منح الثقة لأداء المسئولية الاجتماعية بنسبة٤٦٪، يليها القدوة والتوجيه بنسبة٣١٪ ، يليها تعميق الاقتناع بدور المرأة بنسبة٣٠.٣٪ ، يليه الاقتناع بالعمل التطوعي بنسبة٢٤٪. بالإضافة توجيه النظر الى تعميق قيمة العمل والإنتاج بنسبة٧٨٪ ، يليها المواطنة بنسبة٥٤٪ ، يليها فرض مبدأ العدل والمساواة بين أفراد المجتمع من الجنسين بنسبة٤٢٪

المبحث الثاني
المشاركة التي تساهم بها المرأة في المسئولية المجتمعية لتحقيق التنمية

المقدمة:

لقد أثّر التعليم في تغيير وضع المرأة ومكانتها بإسهامها في العمل، ونظراً للتغيرات الحادثة وتحديات المجتمع، اقتحمت المرأة مجالات المجتمع المختلفة ؛ سياسية واقتصادية واجتماعية وبدأت تتحرر من دورها التقليدي إلى آفاق جديدة لتشارك في تطوير المجتمع وتغييره على النحو الأفضل. وقد تأثرت المرأة بالبرامج التنموية والحياتية التي تستطيع فيها مواصلة دورها في التنشئة الاجتماعية حيث اعتبرت البرامج التعليمية من أكبر القطاعات التي تتقدم فيها المرأة وتحقق النجاح، كذلك العمل الاجتماعي الذي يتأثر به قطاع كبير من المجتمع في مواجهة مشكلاتهم لمساعدتهم على التكيف الاجتماعي في المجتمع ، بالإضافة إلى المساهمة في الأعمال الحرة التي تدر بها دخل على أسرتها لتحسين مستوى المعيشة مثل الأسر المنتجة، وقد استطاعت المرأة أن تكون مؤثرة في الحراك الاجتماعي والاقتصادي.

فالتنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي وبطرفيها (الإنسان والمادة) ليست إلا تغييراً في المجتمع والفرد ووسائل الإنتاج من صورة إلى صورة أفضل ... ويتم ذلك باستخدام منهج معين من التخطيط الاجتماعي والاقتصادي الذي يعمل على تعبئة جميع الموارد البشرية والمادية. ولذلك يُعد الجانب البشرى (رجالاً ونساءً) أهم عوامل التنمية ، ولابد من إعداده

بالخبرة والمهارة عن طريق التعليم والتدريب المهني اللازم لتسيير عجلة التنمية[1].

وعلى الصعيد الخارجي اختيرت المرأة لتصبح سفيرة للنوايا الحسنة لقطاعات كثيرة في الدول الأخرى؛ حيث تقوم بتقديم المساعدات وتنفيذ برامج التنمية والتوعية للأمم المتحدة التي من شأنها تحسين أحوال معيشة المجتمعات الفقيرة في الدول النامية ورفع مستوى ثقافتهم ووعيهم لتجنب الأخطار والكوارث الطبيعية والمشكلات التي تتعرض لها بلادهم.

وسيتناول المبحث الأدوار التي تساهم بها المرأة في المجتمع لتحقيق التنمية.

مجالات المشاركة:

أ ـ المشاركة الاجتماعية:

قال تعالى ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا يَسۡخَرۡ قَوۡمٞ مِّن قَوۡمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُواْ خَيۡرٗا مِّنۡهُمۡ وَلَا نِسَآءٞ مِّن نِّسَآءٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُنَّ خَيۡرٗا مِّنۡهُنَّۖ وَلَا تَلۡمِزُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ وَلَا تَنَابَزُواْ بِٱلۡأَلۡقَٰبِۖ﴾

[الحجرات:١١]

قد يظهر الاحتياج للمرأة في عصرنا الحاضر أشد ما يكون حيث تيارات المدنية الحديثة تعرّض المجتمع لتزلزل المبادئ والأخلاق، وقد حرص الإسلام على دعم دور المرأة لأنها صمام الأمن والطمأنينة لدى أبنائها والمحيطين بها، وكيف أنها دعامة الأمة ونهضتها، فلم تقتصر الشريعة على إعطاء القوانين والحدود في المعاملات والعلاقات الاجتماعية؛ بل جعلت

(١) محمود أبو زيد ابراهيم : اشكالية تعليم المرأة ، التربية المعاصرة ، كلية التربية ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٢م ، ص ١٠٤

المرأة نسق تربوي وتنموي يعتبر من أخلص العبادات والتقرب إلى الله وللمجتمع عامة. ومن الأدوار الاجتماعية التي تقوم بها المرأة لتفعيل التنمية الاقتصادية:

١- دور المرأة في رعاية الأبناء: إن الأم مدرسة يقع على عاتقها المنهج السلوكي المعتدل الذي يعتبر الركيزة الأساسية للفرد في معاملاته طوال حياته، فنشأته على حب الوطن وغرس الانتماء وقيم الرجولة فيه وتحريره من مظاهر التسيب والفساد وتوجيه طاقاته إلى أهداف إيجابية يحمى بها نفسه ومجتمعه يعتبر الجسر إلى حدوث التنمية والتغيير إلى الأفضل[١] أن دور المرأة هو المساهمة في البناء الاجتماعي للفرد وتكوين الشخصية المسلمة الواعية والقوية التي تشعر بأوضاع المجتمع وتسعى إلى الإصلاح من أجل التغيير والحراك الاقتصادي، فهي أساس التقدم وعليها يتحدد الرؤية المستقبلية للوطن في صناعة الرجال[٢].

٢- دور المرأة في التكافل الاجتماعي: إن دور المرأة في هذا المجال يبين رحم الأمة ومصدر الحنان والرحمة فيها، ويوم تُحرم الأمة من هذا الدور الايجابي معناه هو حرمان الإنسانية من فعل الخيرات. فمن ناحية الفقراء والمحتاجين قالت السيدة عائشة رضي الله عنها قال رسول الله ﷺ «إذا تصدقت المرأة من بيت زوجها غير مفسدة فلها أجرها ولزوجها أجر ما اكتسبت، ولها أجر ما نوت، وللخازن مثل ذلك» (أخرجه البخاري في صحيحة). كما يدعو الرسول

(١) خديجة النبراوى : المرأة المسلمة ودورها في النهضة الحضارية، مركز دراسات الأسرة، العدد٥، رابطة الجامعات الإسلامية، ٢٠٠٩، ص ٢٩٩.
(٢) عبد الله الجابري :ضوابط مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، كلية الآداب، ٢٠٠٨، ص١٤ .

ﷺ المرأة إلى التفاعل الايجابي مع الأهل والأقارب لتوطيد صلات المحبة والترابط في المجتمعات لتوفير السلام الاجتماعي وفي نفس الوقت رفع شأن المرأة في الأمة لمساهمتها المادية لكل محتاج إليها، فالحث على استثمار الطاقات البشرية والمادية في مرضاة الله وتحسين أحوال المعيشة لأفراد هو من أفضل العبادات ، قيل يا رسول الله إن فلانة تقوم الليل وتصوم النهار وتصدق وتؤذى جيرانها فقال الرسول الكريم هي في النار ، وفلانة تصلى المكتوبة وتصدق بالاثوار من الأقط ولا تؤذى أحدا قال هي من أهل الجنة [1].

٣- دور المرأة في تقديم الخدمات: المجتمع في حاجة إلى مشاركة المرأة باستثمار طاقاتها ومواهبها بشكل إيجابي مما يساعد على زيادة الإنتاج وترشيد الاستهلاك؛ لذلك المرأة تساهم في مشاريع التنمية الاقتصادية القائمة على الخدمات مثل الأسر المنتجة في تحويل المنزل إلى وحدة إنتاجية وليست استهلاكية، والجمعيات الأهلية التي تقوم على التأهيل والتدريب والمساعدة، وأيضاً في القطاع البيئي حيث النظافة البيئة وتصنيع الوجبات الغذائية وزراعة الأغذية قدر المستطاع في منزلها، بالإضافة إلى القطاع التعليمي حيث التدريس في مختلف مراحل التعليم، وإلى جانب هذا التوجيه والإرشاد للأسرة والطفولة في الوحدات الصحية في الريف والحضر. إن هذه القطاعات من الخدمات حينما تساهم بها المرأة ترتقي إلى زيادة الإنتاج والعمل، والاستفادة من الطاقات المهشمة سواء في المجتمع الريفي أو الحضري وتحقق التوازن بين زيادة الإنتاج القومي وعدالة التوزيع [2].

(١) أخرجه الحاكم في المستدرك ٤/ ١٨٣ وذكره المنذري في الترغيب والترهيب ٣/ ٢٤٢ – الأثوار من الأقط: قطعة لبن متجمد.

(٢) عبد المنعم ثابت : الإستراتيجية الإعلامية نحو إيجاد مفهوم جديد لحل مشكلات وسد احتياجات الأم العاملة فى المجتمع المصري ، دراسات الندوة العلمية حول احتياجات الأم العاملة ، ٢٠١٥ ، ص٥٩ .

ب ـ المشاركة السياسية:

اشتمل الدور السياسي للمرأة على ممارسة الحقوق السياسية والمدنية مثل حق التصويت في الانتخابات والترشح للمجالس الشعبية والنيابية والمشاركة في النقابات والتنظيمات النسائية وحرية التعبير عن الرأي والمساواة في القانون .

وقد كانت المرأة في صدر الإسلام بلغت سبقًا في ممارسة النشاط السياسي، فشعرت بكفاءتها ودورها الفعّال في مجتمعها؛ حيث رصد التاريخ في عصر النبوة الرؤية الإسلامية للعمل السياسي للمرأة والذي دار مع الشريعة وأحكامها ومصلحة الأمة. فكان أول من قامت بهذا الدور السيدة خديجة رضي الله عنها حين اكتشفت قدر النبي العظيم فجعلته مندوبها في التعامل التجاري بأموالها التي والتي كانت تمتلكها لتوظفها فيما يعود على مصلحة مجتمعها بالنفع[1]. كما كان للمرأة الحق في الإجارة والأمان وهو ما يسمى في عصرنا الحديث حق اللجوء السياسي، ويُظهر ذلك السبق مدى الحرية وقوة الشخصية التي تمتعت بها المرأة المسلمة ؛ إذ روى عن أنس أن زينب بنت رسول الله ﷺ أجارت أبا العاصي بن عبد شمس فأجاز الرسول جوارها[2].

والإسلام قد أعطى المرأة أيضا حق الشورى في الأمور المهمة في الدولة ؛ وخير دليل حين بويع أبى بكر بعد رسول الله كان على والزبير يدخلون على فاطمة بنت رسول الله ﷺ يشاورونها ويرجعون في أمرهم. كما أن المرأة قد قامت بممارسة العمل السياسي في البيعة لرسولنا الكريم وأيضا في الولاية

(١) سلسلة مركز دراسات الأسرة: تصدرها رابطة الجامعات الإسلامية ، ط١ ، ٢٠٠٦ ، ص٣٣٢
(٢) هبة رءوف : المرأة والعمل السياسي، رؤية إسلامية جديدة ، المعهد العالي للفكر الإسلامي، سلسلة الرسائل الجامعية، قضايا الفكر الإسلامي، ٢٠١٤ ، ص ٥٦

على بعض الميادين كما حدث في عهد عمر بن الخطاب حين تولت امرأة تسمى الشفاء حسبة السوق لِما وُجِد فيها من تدبر بالأمور والمعاملات المادية[1].

والتنمية إذا كانت تعنى دفع حركة الإنتاج واستثمار كل الجهود والطاقات البشرية في مختلف المجالات الصناعية والحرفية والتجارية لزيادة الناتج القومي؛ فإن المرأة قد قامت بهذا الدور من خلال ممارسة النشاط السياسي لما لها من حق الحرية في التملك والتصرف، والتعبير عن رأيها والأخذ به، والمشاركة في الدفاع عن الوطن؛ فهي التي تولت الوظائف العامة في الدولة ولها حق الانتخاب والترشّح للمجالس التمثيلية مثل مجلس الشعب وكافة الولايات العامة في مجتمعها التي تدار بواسطة من يمثل الشعب سواء في الجمعيات والمجالس النسائية والمهنية والمجالس المحلية . وهى بهذه الحقوق السياسية والواجبات الملزمة لها ؛ تستطيع العمل على التخفيف من الأعباء المادية عن كاهل أفراد الشعب محدودي الدخل وتخطى العقبات التي تواجه الشباب بالاستمرار في المشروعات القومية والمحلية التي يديرها المستثمرين وأنظمة الدولة ، كما تقوم تشجيع المرأة على الإنتاج وليس الاستهلاك وإتاحة فرص العمل أمامها للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر سواء في الإنتاج الزراعي أو التجاري أو الحرفي[2]. وعلى ذلك من الضروري في هذه الآونة التزام المرأة بالاجتهاد في ضبط مقاصدها ودوائرها وأهدافها في العمل السياسي حتى يتم لدورها الفاعلية في تحقيق التنمية الشاملة على النحو الذي يدعو إلى التقدم والتغيير.

(١) خديجة النبراوى : المرأة المسلمة ودورها في النهضة الحضارية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٦٠

(٢) رابطة الجامعات الإسلامية: سلسلة دراسات مركز الأسرة، الاجتهاد في قضايا الأسرة، ٢٠٠٧، ص ٣٣١.

ج ـ المشاركة الاقتصادية:

إن الدور الاقتصادي للمرأة يعنى في مفهومه النشاط الذي تقوم به داخل أو خارج المنزل بهدف إشباع احتياجات الأسرة أو المجتمع. والمرأة في هذا الوقت المعاصر تحاول أن تكثف جهودها وطاقاتها للمشاركة في التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية على السواء لتحقيق التوازن بينهما؛ فإذا كانت التنمية الاقتصادية تهدف إلى زيادة الإنتاج القومي فإن التنمية الاجتماعية تحقق عدالة وتوزيع هذا الإنتاج بما يحقق الرفاهية لأفراد المجتمع. وباعتبار أن المرأة نصف المجتمع فإن الإسلام قد كرمها بإجازة دورها لمصلحة الأمة الإسلامية في شتّى الميادين لتحقيق التنمية الشاملة استكمالاً لدور الرجل.

فقد تمتعت المرأة منذ أربعة عشر قرناً بشخصيتها الاقتصادية المستقلة وحريتها الكاملة في التصرف بأموالها دون إذن زوجها مثلما يفعل الرجل ، وكذلك لها أن تبيع وتتاجر وتعقد الصفقات التي تنفع بها الآخرين ، فيقول الحديث الشريف إنما النساء شقائق الرجال لها مثل حقوقه داخل أو خارج أسرتها[1].

وقد كان في عصر النبوة اهتمام الرسول ﷺ بدعوة النساء إلى مجتمع إنتاجي وليس استهلاكي؛ فدعاهن إلى تربية الحيوانات للمساهمة في زيادة الثروة الحيوانية قال رسول الله ﷺ: «يا أم هانئ اتخذي غنماً فإنها تغدو وتروح بخير»(أخرجه عبد الرازق في مصنفه٢١٠٠٨) ، كما كانت تمارس التجارة بحرية تامة لا يعوقها العادات والتقاليد ولكنها في نفس الوقت تسعى لمعرفة ضوابط الشرع في البيع والشراء (وهو مانسميه اليوم بالقيم الاقتصادية) فعن

(١) مركز المعلومات : دور المرأة فى التنمية ، موج ، ٩/ ١١/ ٢٠١٢

فيلة أم بني أتمار قالت أتيت لرسول الله ﷺ وقلت يا رسول الله إني امرأة أبيع وأشترى فإذا أردت أن أبتاع الشيء سمت به أقل مما أريد ثم زدت حتى أبلغ الذي أريد، وإذا أردت أن أبيع الشيء سمت به أكثر من الذي أريد حتى أبلغ الذي أريد، فقال الرسول الكريم ﷺ: «لا تفعلي هكذا يا قبلة، ولكن إذا أردت أن تبتاعي شيئًا فأعطى به الذي تريدين أن تأخذيه به أعطيت أو منعت، وإذا أردت أن تبيعي شيئًا فاستامى به الذي تريدين أن تبيعي به أعطيت أو منعت»(١).

والنهضة التنموية في مصر الآن تحتاج إلى جهود وطاقات المرأة في ميادين الزراعة والصناعة والحرف المهنية استكمالاً لدورها في التنمية الاقتصادية. فنجد المرأة قد أقامت المشروعات الصغيرة في الزراعة (مثلا زراعة أسطح المنازل وإقامة المشاتل ..الخ) والتجارة (في الأغذية الجاهزة أو تصنيع وبيع الملابس أو تدوير المخلفات البيئية للصناعة..الخ).

والمجتمع الإسلامي قد حظي باهتمام قدوتنا وأسوتنا الحسنة رسولنا الكريم ﷺ حين كان يبنى المجتمع الإسلامي في المدينة ويدفع به إلى التنمية والتقدم ، فقد اعتبر أن متابعة الناتج الزراعي والاهتمام به من الضروريات التي تخرج فيها المرأة في فترة العِدّة لأن زيادة هذا الناتج يعود بتوفير الغذاء لعامة الشعب، فعن جابر بن عبد الله يقول؛ طُلِقت خالتي فأرادت أن تجد نخلها فزجرها رجل أن تخرج، فأتت النبي ﷺ فقال بلى فجدي نخلك فإنك عسى أن تصدقي أو تفعلي معروفًا. وقد شجعت الشريعة الإسلامية النساء على الاستثمار في الاراضى الزراعية لدفع عجلة الإنتاج والتنمية الاقتصادية؛ فعن

(١) خديجة النبراوى: المرأة المسلمة ودورها فى النهضة الحضارية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٥٨

طارق بن شهاب قال أسلمت امرأة من أهل نهر الملك، فكتب عُمر إن اختارت أرضها وأدت ما على أرضها فخّلوا بينها وبين أرضها (أخرجه البيهقى في السنن ٩/ ١٤١). كما أن المرأة كانت تمارس بعض الحرف لكسب المال رغبة في العمل وحباً للإنفاق في سبيل الله مما يساعد على تحقيق الرخاء بين المسلمين؛ فهذه أم المؤمنين زينب بنت جحش رضي الله عنها تعمل بيدها وتتصدق وهى بذلك تساهم في الناتج القومي ورفع مستوى حالة الفقراء بإشباع حاجاتهم الأساسية. وهذه زينب امرأة عبد الله بن مسعود كانت تمتلك القدرة المالية أكثر من زوجها وتسأل هل يكفيها الإنفاق على زوجها وأيتام في حجرها عن التصدق، فيوافق رسول الله ﷺ على ذلك كنوع من ترشيد الإنفاق وعدالة توزيع الثروات وهما ما تدور حولهما الدراسات الاقتصادية[1].

والمرأة في عصرنا الحديث وعصر الثورة العلمية والتكنولوجية استطاعت أن تساهم بدور كبير في مجتمعها، حيث ارتفع المستوى التعليمي للمرأة وازدادت فرص العمل أمامها، وازداد تواجدها في القطاع الحكومي في مهنة التدريس والتمريض لملائمته لطبيعة تكوينها النفسي والروحي وذلك بنسبة ٣٠.١٪ من جملة العاملين بالدولة[2].

وترجع مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي لما اهتمت به الدولة بتوفير الضمانات من إجازة رعاية الطفل ودور الحضانة ومواصلات حتى يكون حافزاً لها في الاقبال على مجالات التنمية للمساهمة فيها والارقام التالية

(١) محمد عمارة : شبهات وإجابات حول مكانة المرأة في الإسلام ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، ص ٣٦٠ ، بتصرف

(٢) الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء: تقرير مصر المقدم للمؤتمر العالمى ببكين، ٢٠٠٨، ص٣٩

تبين التوزيع النسبي للإناث حسب قطاع النشاط الاقتصادي لعامي ٢٠١٠-٢٠١٤ نقلاً عن التقرير الصادر من البنك الدولي (النوع والتنمية في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث نجد أن المرأة المصرية في عام ٢٠١٠ كانت نسبى مساهمتها لا تتجاوز ٤٠٪ وفى ٢٠١٤ أصبحت مساهمتها ٦٠٪ ونقلا عن التقرير الصادر عن الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (الفجوة بين تعليم المرأة ومشاركتها في سوق العمل)، تجدر الإشارة أنه بالرغم من تحسن مشاركة المرأة خلال العقدين الماضيين إلا أنها تتسم بصغر حجمها. ومن المتعارف عليه انه من أسباب مشاركة المرأة بالعمل نتيجة الظروف المعيشية الصعبة والتي تقتضى معها تحمَل المرأة الاعباء الاقتصادية، وتظهر مشاركة المرأة خاصة في أنشطة الزراعة، وترتفع النسبة في عمالة المرأة في النشاط الصناعي خاصة الصناعات متوسطة المهارة وقليلة التكلفة كالملابس والمنسوجات والمنتجات الغذائية. كما أشار التقرير إلى العلاقة العكسية في غالبية الدول ومنها مصر بين فجوتي النوع الاجتماعي في التعليم والعمالة، إذ أنه من الملاحظ أن ارتفاع نسبة مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي تكون في الدول التي تنخفض فيها نسبة تعليم الإناث. وفى عام ٢٠١٤ أشار تقرير الصندوق العربي للاتحاد الاقتصادي والاجتماعي إلى أن نسبة مشاركة الإناث في غالبية الدول ومنها مصر انتقلت إلى قطاع الخدمات عن المشاركة في قطاعي الزراعة والصناعة نتيجة ما شهدته غالية الدول من التدهور في موازين مدفوعاتها وتفاقم ديونها وارتفاع أعباء خدماتها وتعميق فجوة مواردها حيث كانت النسبة في مصر في القطاع الزراعي ٣٢٪ والصناعي ١٠٪ والخدمات ٥٨٪، واشتملت الأسباب في ذلك أنه نظراً لارتفاع تكاليف المعيشة والحاجة إلى وجود مصدر إضافي للأسرة يستقطب قطاع الخدمات

الإناث وخاصة غير المتعلمات او ذوات المهارات في مجالات التنظيف والتجارة وصناعة الملابس والاغذية الجاهزة . والأمر حين نقوم بمناقشته نجد أن برامج وسياسات الاصلاح الاقتصادي التي تقوم بتنفيذها عدد كبير من الدول ومنها مصر تعتبر فرصة فيما يتعلق بمشاركة المرأة في سوق العمل الاقتصادي إذا توفر الدعم التشريعي والاجتماعي لها عبر ما تطيحه هذه الاصلاحات من نمو مستدام وزيادة في فرص العمل، وفى الغالب فإن برامج وسياسات الاصلاح الاقتصادي لا تولىّ مسألة تأثير الاصلاحات على وضع المرأة اهتماماً خاصاً نظراً لتركيز هذه البرامج على معالجة الاختلالات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الداخلي[1].

وقد قام البنك الدولي بتقديم تقريراً عام ٢٠١٥م عن مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي تشير فيه أنه في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية جاءت أحوال البطالة والتسريح من العمل في معظم دول الاقتصادات الكبيرة وعلى رأسها الولايات المتحدة من نصيب النساء. كما أن المسألة المهمة التي يَلتفت اليها الكثير في اقتصادات النساء هو العمل غير المأجور الذى لا يُعترف به ولا يقدّر وهو العمل في المنزل ومعظمه تقوم به النساء ويقدّر حسب التقارير بنحو ٤٠٪ من إجمالي الناتج العالمي، ولكنه للأسف لا يدوّن ولا يُعترف به. وخبراء الاقتصاد يؤكدون أنه زيادة مشاركة المرأة في قوة العمل كانت القوة الرئيسية للنمو خلال العقدين الماضيين، ويقولون أن مساهمتها في نمو الناتج المحلى الإجمالي العالمي تزيد على ما تحققه الابتكارات التكنولوجية الجديدة أو حتى عمالقة الاقتصاد بالإضافة إلى قيمة عمل المرأة في المنزل ورعاية الاطفال

(١) مركز المعلومات : التقرير الاقتصادى الموحد، مشاركة المرأة العربية فى سوق العمل، ٢٠١٠، ص ١٨.

ليكون إجمالي مساهمتها في الناتج المحلى العالمي سيزيد على النصف. وقد أشار التقرير في أن من أهم اسباب ازدياد مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي هو ارتفاع نسبة مشاركة البنات في التعليم وبالأخص التعليم الجامعي ليصبحن اكثر استعداداً من الشباب بالدخول الى سوق العمل ، كما انضمت المرأة إلى قوائم المبدعين وأصحاب الشركات ويكفى الاشارة إلى أن النساء يتخذن حوالى ٨٠٪ من قرارات الشراء الاستهلاكي على مستوى العالم[١].

وترى الباحثة أن مشاركة المرأة في خطط التنمية في المجالات المختلفة له الاهمية لنماء اقتصاد الدولة حيث إن حساب المساهمة الاقتصادية عالمياً تحسب كمياً على أساس عدة معايير:

١- وجود المرأة في سوق العمل ٢- مستوى الانشطة الاقتصادية

٣- الدخل الوظيفي

وهذه المعايير مؤشر يرفع مستوى الدخل للمرأة الذى بدوره يرفع دخل الأسرة ويخفض من انتشار الفقر الأمر الذى يشجع على النمو الاقتصادي.

والجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء في آخر احصائية عام ٢٠١٥ م – اشار إلى نسب وضع المرأة في العمل الاقتصادي في مصر- فكانت نسبة مساهمة المرأة في قوة العمل ٢٣.١٪ وأن أعلى نسبة لقوة العمل من النساء كانت في الوادي الجديد ٤٠٪ وأن أقل نسبة كانت في محافظة سوهاج ثم البحر الأحمر وأن نسبة المشتغلات بالقطاع غير الرسمي ٤٦.٧٪ وأن نسبة

(١) مركز المعلومات: الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء، وضع المرأة والرجل فى مصر والعمل الاقتصادي، ٢٠١٥، ص ٣٣.

المشتغلات بالقطاع غير الرسمي بدون أجر ٦٠.٣٪ (الأنشطة العائلية والاسرية)، وذلك لأن هذه الاحصاءات تستند إلى الإحصاءات الرسمية فلا تعكس إسهام المرأة الفعلي نظراً لاعتمادها إلى التقديرات ولا تأخذ في اعتبارها إسهام المرأة الفعلي في النشاط الاقتصادي، خاصة في المجال الزراعي والرعوى والحرفي وتهميش هذا النشاط لأنه خارج القطاع المنظم (الذى يأخذ اسهامات المرأة الاقتصادية من خلال الأنشطة والأعمال التي تؤديها داخل المنزل أو خارجه في شكل مادى كأجور أو مرتبات تحصل عليها أو أثمان سلع ومنتجات تبيعها أو ربح تحصل عليه من صناعة بعض المصنوعات اليدوية أو ما تقوم به من إنتاج مواد تستهلكها داخل المنزل، وهذا يُعد قيمة نقدية تساهم بها المرأة في ميزانية الاسرة وتشارك في تحسين مستوى المعيشة) أما إسهامات المرأة في القطاع المنظم التي تنمو فيها قطاعات الانتاج الصناعي نجد ان المرأة في مصر يمثل بين ١٥-٢٠٪ من قوة العمل الصناعية . أما في القطاع الزراعي والحرفي تمثل إسهام المرأة فيها ٢٧.٧٪[(١)].

وقد أوضحت بعض الآراء عن مدى مساهمة المرأة في التنمية الاقتصادية في مقال المرأة شريك أساسي في التنمية : أوضحت الدكتورة زينب الأشوح أن كون المرأة أماً حتى ولو لم تعمل فهي تنمّى الاقتصاد؛ فهي المستثمر الأول في أي مشروع استثماري ناجح حيث تقوم باستغلال الأشياء المتاحة لها في المنزل وتوفر استهلاك منتجات يمكن أن تشتريها من الخارج، ثم من الممكن أن يتطور المشروع إلى نطاق أوسع مع الجيران والمعارف ثم يصبح مشروع له شركاء للتصدير للخارج، بالإضافة إلى الاعتماد الذاتي على

(١) المرجع السابق ، ص ٣٣ .

انتاج السلع الاستهلاكية التي تستهلكها داخل المنزل فيخفف العبء عن الدولة وعن نفقات الأسرة مثل صناعة الخبز ومنتجات الالبان والدواجن ، كما ذكر الدكتور حمدي عبد العظيم أن المشاركة المرأة مجتمعيًا وسياسيًا يصب في تنمية الاقتصاد؛ فمن خلال المشاركة المجتمعية للمرأة في جمعيات المجتمع المدني والمحافظة على البيئة ومساعدة الفقراء والاهتمام بالأمومة والطفولة بل ونزولها للتصويت والانتخابات والاستفتاءات يُصب كل ذلك في مصلحة التنمية الاقتصادية لهذا اشارت نسب الانتاج الاقتصادي ان مساهمة المرأة فيه ٤٢٪ من انتاج الريف و٣٢٪ من انتاج الحضر[١].

د – المشاركة الإعلامية:

لم تخرج الأهداف والمواثيق الإعلامية الخاصة بالمرأة عن الإطار الفلسفي والأساسي الفعلي لتحقيق التنمية الاملة في المجتمعات بصفة عامة ؛ خاصة في المواثيق الدولية كما في وثيقة بكين التي وضعت هدفًا أساسيًا متمثلاً في تشجيع تقديم صورة متوازنة غير نمطية للمرأة عن دورها المحوري الفعال في تنشيط التنمية من خلال تشجيع وسائل الاعلام على وضع برامج تخاطب بها المرأة والاسرة لزيادة الوعى بمنهاج العمل والانتاج ، وترويج مفهوم السلوك المهني عن طريق وضع مبادئ توجيهية وقواعد سلوك للمهنيين لنشر المعلومات التي تستهدف العمل الإنتاجي وليس الاستهلاكي. كما كانت في وثيقة القاهرة للسكان البند ١١-٣ ينادى أن على جميع قنوات الاتصال القيام بتعزيز المفاهيم مثل المساواة بين الجنسين وتغيير الموقف تجاه السلوك المسئول داخل الحياة الاسرية ؛ وذلك بتشجيع الأفراد والازواج على المناقشة

(١) ايمان عبد الرحمن : مجلة حواء ، المرأة شريك أساسي في التنمية (الاقتصاد والتنمية)، ٢٠١٤، ص ١٣-١٤.

العامة للمسائل الهامة التي تكون عليها المستويات المعيشية وكيفية مواجهتها من خلال استخدام وسائط الإعلام للاستفادة من خدمات تنظيم الأسرة وخدمت الصحة والبرامج التثقيفية والترفيهية التي تكون محورها دور المرأة في المجتمع[١].

ويمثل المجلس القومي للمرأة نموذجاً للمرأة في مصر حيث تركز لجنة الاعلام على الجوانب التالية:

١ – مناقشة موضوعات خاصة بأوضاع المرأة والتحديات الرئيسية التي تواجه دور المرأة في تحقيق الاهداف التنموية .

٢ـ العوامل الايجابية التي تشكل بيئة مساندة للمرأة حيث تعددت المداخل التنموية التي اهتمت بمفهوم النوع الاجتماعي وعلاقته بتوفير فرص متكافئة للمرأة المشاركة .

٣ـ تقديم صورة تؤكد جوانب انتاجية المرأة في مدى الاهتمام بالإعداد الجيد لأطفالها من خلال تحسين الصحة للمرأة ومناقشة الزواج المبكر والحمل المبكر ومقدرتها على تبنَى آراء وقيماً متصلة بتحقيق أهداف التنمية[٢].

إن الإعلام ووسائله المختلفة له دوراً حيوياً في حياة البشر ؛ حيث يسهم في تهيئة الأذهان للتنمية القومية وخلق الشخصية القومية التي تتحول بالتدريب إلى عضو فعّال في المجتمع . وقد اقتحمت المرأة هذا المجال

(١) الهيئة العامة للاستعلامات : اعلان ومنهاج بكين الإعلام السياسي والوثيقة الختامية، إدارة شئون الإعلام ، ٢٠٠٢ ، ص١٧

(٢) المؤتمر الرابع للمجلس القومى للمرأة : مجلة قضايا وآراء ، العدد ٤٢٨٥٣، ٢٠٠٤ ، ص٢٤

مشاركة منها مع الرجل في خدمة مجتمعها ووطنها بوصف ان الاعلام مرآة المجتمع. وليس تحيزاً عند القول انه لا يكتمل الدور إلا بمساندة المرأة خاصة في الشئون التوعوية والثقافية والصحية الخاصة بالأسرة والطفولة، حيث أثبتت دورها كمحررة ومعدّة لمثل هذه البرامج الاذاعية والتلفزيونية. لقد استطاع دور المرأة على مر الأعوام أن يكون له التأثير من خلال التركيز على نشر الثقافة التنموية لدى الكثير من بنات مجتمعها عند تقديمها للخدمات الاجتماعية والخبرات الاقتصادية كربة منزل وامرأة عاملة لنشر الأنماط السلوكية التي تشجّع على عادات الانتاج وليس الاستهلاك محافظة على الإمكانيات المتاحة لها ولأسرتها ، كذلك تقديم الوعى السياسي الخاص بالحقوق والواجبات لنشر أنماط سلوك الانتماء والمواطنة لدى الشباب.

إن المرأة في العموم قد استطاعت ان تحقق أدواراً ناجحة في مجالات الحياة ؛ وقد شجّع ذلك الدولة في أن تتخذ خطوات نحو مساندتها ظهرت فيما يلى:

١- تبنّت الدولة مبدأ تكافؤ الفرص في التعليم لتحقيق المساواة بين الجنسين .

٢- أقرت الدولة حق المرأة في الترشيح للمجالس النيابية وتخصيص نسبة من مقاعد مجلس الشعب للمرأة منذ السبعينات من هذا القرن.

٣- أنشأت الدولة اللجنة القومية ١٩٨٧ وإعادت تشكيلها وتدعيمها في ١/ ١٢/ ١٩٩٣ لتكون الجهة القومية الراعية لقضايا المرأة المصرية على المستوى المحلى والدولي وأن الفتاة تلتحق بالتخصصات التي تعتبر أعمالها مقبولة في نظر المجتمع[١].

(١) تقرير مصر لمؤتمر بكين ، مرجع سبق ذكره ، ص٤٨

وهناك العديد من الدراسات التي أجريت عن المرأة ودورها في الإعلام للنهوض بالتنمية دراسة بعنوان المرأة العربية ووسائل الإعلام (ناهد رمزي)، عرضت فيها الدراسة التي الادوار التي قامت بها المرأة في الصحافة المصرية وكيفية تأثيرها على وجدان المجتمع في النهوض من عثراته ؛ فقدمت المرأة كزوجة وأم وربة منزل ومرأة عاملة(١).

وقامت (دراسة سلوى عبد الباقي) بدراسة عن المرأة في البرامج الإذاعية تُبين أن المرأة تستطيع النهوض بأسرتها والتي ترتبط بمجتمعها من خلال دور الأم في الأسرة ورعاية الأطفال صحياً وتربوياً وفى دراسة بعنوان الصحافة المصرية وقضايا المرأة؛ نجد أنها هدفت إلى وصف وتحليل مواقف الصحافة المصرية بالنسبة لدور المرأة كمنتجة وموجّهة واعتمدت الدراسة على مجموعة من الدراسات الأجنبية التي تناولت المرأة ووسائل الإعلام والتي اكدت نتائجها على مدى تلائم التوجهات الدولية لقضايا المرأة. وحول بعض الدراسات العربية؛ أكدت نتائجها على مكانة المرأة في الإعلام وإدماجها في التنمية ومدى الاستفادة من ذلك الدور في رفع مستوى المعيشة بالأسرة وزيادة الدخل القومي وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي(٢).

وقد أشار الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء عن موقع المرأة في الاعلام وما حققته من نتائج له التأثير المباشر على تنمية المجتمع من خلال هذه النسب الموضحة كالتالي:

(١) ناهد رمزى : المرأة والاعلام فى عالم متغير ، الدار المصرية اللبنانية ، ٢٠٠٤ م ، سوريا ، ص١٦٠

(٢) جعفر عبد السلام: صورة المرأة في الإعلام، مركز دراسات الأسرة، رابطة الجامعات الإسلامية، العدد الخامس، القاهرة، ٢٠٠٩ م، ص٣٦٣-٣٦٥.
ـ الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء: وضع المرأة والرجل فى مصر ، القاهرة ، ٢٠١٥م.

١- نسبة العاملات في قطاع الإذاعة ٥٣٪ .

٢- عدد برامج المرأة والأسرة في التلفزيون ١٦٩ برنامج من بينها برامج وقائية وعلاجية وتوعوية تساند المرأة للقيام بدورها على النحو الأفضل .

٣- عدد برامج المرأة والأسرة في الإذاعة ١٤٤ يناقش دورها في مجالات الحياة ومدى تأثيرها على تنمية المجتمع.

توصيات ومقترحات الدراسة:

نظراً لأن الشباب أهم شرائح المجتمع، وعليهم تُبنى آمال الأمة ومستقبلها وإليهم تؤول مسئولية أمانة العمل الاجتماعي والوطني، ولأن المرأة تشكّل طليعة هذه الشريحة لأنهم الاساس في إحداث التغيرات في مختلف مجالات الحياة بطبيعة دورهن وقدرتهن على بناء شخصية الفرد وتشكيله وتطبيعه على التفاعل مع الآخرين.

حاولت الباحثة وضع عدد من التوصيات والمقترحات تتلخص فيما يلى :

(١) فيما يتعلق بواقع الدور والمسئولية الاجتماعية لدى المرأة المصرية: يتطلب هذا المحور؛ تشجيع الحوار الفكري والثقافي بين الشباب عامة والمرأة خاصة حول قضايا التنمية الشاملة والتحديات الداخلية والخارجية والسياسات العامة المتبعة مع التأكيد على قيم التعددية وقبول الرأي الآخر، فمن المؤكد عدم إمكانية الفصل بين قضايا التنمية ومفهوم المشاركة في المسئولية الاجتماعية لأفراد المجتمع لأن هناك صلة واضحة بينهما ولها تأثيراتها على التنمية، ومن هنا توصى الدراسة بضرورة التنسيق بين مؤسسات المجتمع الرسمية وغير الرسمية لبناء وصياغة نسق معرفي يتجاوز حالة السلبية واللامعيارية والازدواجية في مواجهة العزوف عن مشاركة المرأة

في كثير من المجالات وخاصة المشروعات الاقتصادية القومية من حيث التخطيط والبناء الهيكلي الذى يلزم المجتمع لمواجهة القصور في التنمية .

(٢) فيما يتعلق بمواجهة العزوف النسبى للمرأة عن المشاركة في تنمية المجتمع: تؤكد الدراسة على ضرورة استثمار توجهّات الشباب عامة نحو تحمّل مسئولية الإبداع والابتكار في تدعيم بناء مجتمع المعرفة للتصدي للنزعة الاحتكارية والهيمنة التي تفرضها القوى والأنظمة المسيطرة في الدولة . وهنا توصى الدراسة بضرورة تحمّل مؤسسات المجتمع المدني مسئولياتها في صياغة ونشر خطاب ثقافي تعليمي وتدريبي تربوي نحو مجال المعرفة التي توجّه نحو البرامج التنموية الواعية لاستثمار الموارد البشرية بنوعيها والامكانيات المادية الى الاستخدام الأمثل لتنفيذها. مع ضرورة وجود مشروعات قومية يلتف حولها الشباب وتجذبهم إلى هذه المشروعات والمشاركة فيها، والأهم التعديل في التشريعات اللازمة لتوفير مظلة مرجعية موحدة لقطاع الشباب وتعزيز التعاون والتنسيق بين كافة الجهات المعنية بهم لاستثمار كافة الجهود .

(٣) فيما يتعلق بتحقيق البرامج التنموية التي تقوم الدولة بوضعها لمشاركة المرأة: توصي الدراسة باشتراك في صياغة القرارات والقوانين للتأثير في مجريات الأمور الهامة التي تفيد التنمية، إضافة إلى المشاركة الفاعلة في الجمعيات الأهلية والنقابات. وعلى أهمية إعادة النظر في ثقافة التنشئة الاجتماعية وتكامل الفكر المعرفي للوسائط التي تتولى القيام بها -وخاصة الأسرة - لتجاوز حالة التناقض بين السلبية في رفض المشاركة والاتكالية ، حيث الاضطراب القيمي بين الموروثات التقليدية لتعليم الاناث والاستعانة بهن في المهام الشاقة مثل البيئة والسكان والصحة والتعليم والمشروعات

الصغيرة والخدمة العامة التي تعمل على غرس قيم المسئولية والمشاركة لتنمية المجتمع ، مع ضرورة بناء استراتيجية للمرأة لتكون إطارا مرجعيا وطنيا ومرشدا لما يجب ان يقمن بها ، وضرورة ربطهن بالوطن من خلال التفاعل المجتمعي .

(٤) فيما يتعلق بدور الوسائط الاجتماعية من مؤسسات التنشئة فى غرس قيم المسئولية الاجتماعية والمشاركة في التنمية: تشجيع مساهمة المرأة في أنشطة الخدمة العامة والأنشطة التطوعية وربطهم بأهداف التنمية الشاملة في إطار برامج مثل محو الأمية وحماية البيئة وتنظيم الأسرة والوعي الصحي والتبرع بالدم. كما توصى الدراسة بوجوب توفير منهج تربوي تعليمي تثقيفي للمرأة لأدراك وفهم ما يرتبط بتلك القضايا وتأثيراتها الاجتماعية والاقتصادية من خلال تنظيم المحاضرات التي توضح الحقوق والواجبات تجاه المجتمع والآخرين وتجاه أنفسهم. إضافة إلى تشجيعهن على إغاثة ومساعدة الآخرين وإسعاف المرضى عن طريق مشروعات وبرامج منظمة للعمل التطوعي وخدمة البيئة. كما توصى الدراسة ان تقوم الوسائط الغير مباشرة من النقابات والأحزاب والإعلام بتبني مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص عند تخطيط وتنفيذ برامجها بما يخلق مناخ يسوده الديمقراطية والثقة المتبادلة . ومنع التوجّهات والهيمنة من أنظمة الدولة وخاصة النظام الحاكم لبيان تأثير دورها على أفراد المجتمع وعلى قرارات وقوانين الدولة ، مع ضرورة تهيئة بيئة داعمة وآمنة لمشاركة المرأة في المجالات المتعددة للنشاط الوطني بأبعاده المختلفة .

(٥) فيما يتعلق بتحقيق البرامج والخطط الرسمية والشعبية وتعميق الشعور بأهمية دور المرأة: توصي الدراسة بوضع الدستور المصري والقوانين بمشاركة أفراد المجتمع على حد السواء بفئاته الشبابية من الجنسين في كافة

الميادين الاجتماعية والسياسية والاقتصادية تحقيقا للعدالة والديمقراطية وتنمية المجتمع، خاصة القوانين الخاصة بالمرأة لتكون في حيز التطبيق والتنفيذ من خلال اللوائح والقرارات في مؤسسات وأنظمة الدولة خاصة المنوط بها التعامل مع المرأة على كافة مستوياتها الاجتماعية .

وتقترح الباحثة بعض الدراسات المستقبلية للاهتمام بدور المرأة في ظل الألفية الثالثة لمجتمعنا المصري.

١- تقييم للبرامج التنموية والأنشطة المقدمة (هل البرامج حققت الهدف منها؟ آليات التقييم المتبعة المنوط بها العمل مع المرأة ؟)

٢- استشراف المستقبل (العلاقة مع الحكومة والبرلمان ، آليات التأثير في برنامج الحكومة، التأثير على القوانين والسياسة الخاصة بالشباب، التنسيق بين المؤسسات الشبابية وتغيير أساليب العمل بها وتطويرها، تحويل الرؤى الى أهداف يعمل عليها الشباب وصولاً الى سياسة وطنية معبّرة عن تطلعات وآمال الشباب، الاجندة التمويلية لمؤسسات المجتمع المدني لتحقيق فاعلية برامجها وخططها ، تدعيم الأمن والأمان للشباب والمجتمع).

٣- التنمية المستدامة للشباب (الاهتمام بالتثقيف الاجتماعى المبكر للطفل أثناء التنشئة، الاهتمام بالشباب من خلال برامج وأنشطة تدريبية ، تطوير سياسة التعليم في منهجيتها ، تفعّيل ورش العمل علمياً وتطبيقياً خلال مراحل التعليم ، استقرار القوانين الخاصة بالتعليم والشباب ، تربية القيادات الشبابية) .

المراجع والمصادر

إجلال إسماعيل حلمي، محاضرات في علم الاجتماع العائلي، كلية الآداب، جامعة عين شمس ، ٢٠١٠م.

الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء، تقرير مصر المقدم للمؤتمر العالمي ببكين، ٢٠٠٨م.

إيمان عبد الرحمن، المرأة شريك أساسي في التنمية، مجلة المرأة، إصدار دار الهلال، العدد ٢٠٧٨، ٢٠١٤م.

الهيئة العامة للاستعلامات، إعلان ومنهاج بكين الاعلام السياسي والوثيقة الختامية، إدارة شئون الإعلام، القاهرة ، ٢٠٠٤م.

جعفر عبد السلام، صور المرأة في الإعلام، مركز الدراسات الأسرية، رابطة العلم الإسلامي، العدد الخامس، القاهرة، ٢٠٠٩م.

خديجة النبراوي، المرأة المسلمة ودورها في النهضة الحضارية، مركز دراسات الأسرة، رابطة الجامعات الإسلامية، القاهرة، ٢٠٠٩م.

سلوى عبد الرحمن على سليمان، المرأة والتدريس الجامعي في ج.م.ع وبعض الدول الأخرى، رسالة دكتوراه، كلية التربية ، جامعة أسيوط ، ٢٠٠٧م.

سعاد صالح، فقه المرأة المسلمة، دار الكتاب، القاهرة، ١٩٩٨م.

سعود محمد النمر، اتجاهات الطلبة السعودية في جامعة الملك سعود نحو العمل، معهد الادارة العامة ٢٠٠٤

عبد الله الجابري، ضوابط مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى ٢٠٠٨م.

عبد المنعم ثابت، الاستراتيجية الإعلامية نحو ايجاد مفهوم جديد لحل مشكلات وسد احتياجات الأم العاملة في المجتمع المصري، رابطة الجامعات الإسلامية، القاهرة، ٢٠١٥م.

كاميليا إبراهيم عبد الفتاح، خروج المرأة لميدان العمل، رسالة دكتوراه، كلية الآداب ، جامعة عين شمس، ٢٠٠٤م.

محمد عبد السميع عثمان، المدخل إلى تنمية المجتمع، كلية التربية، قسم الخدمة الاجتماعية، جامعة الأزهر، ٢٠٠٤م.

محمد عبد السميع عثمان، الأسرة والطفولة في المجتمع الحديث، كلية التربية، جامعة الأزهر، ٢٠٠٠م.

محمد محمد رمضان، دور المدرسة الثانوية في تنمية الحوار لدى طلابها، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة الازهر، ٢٠٠٨م.

محمد أبو زيد إبراهيم، إشكالية تعليم المرأة التربية المعاصرة، كلية التربية، جامعة عين شمس، ٢٠٠٢م.

محمد عمارة، شبهات وإجابات حول مكانة المرأة في الإسلام، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ب ت

مركز المعلومات موقع موج، التقرير الاقتصادي عن مشاركة المرأة المصرية في سوق العمل، ٢٠١٥م.

مركز المعلومات الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، وضع المرأة والرجل في مصر والعمل الاقتصادي، ٢٠١٥م.

مجلة قضايا المرأة، المؤتمر الرابع للمجلس القومي للمرأة، العدد ٤٢٨٥٣،

٢٠٠٤م.

ناهد رمزي، المرأة والإعلام في عالم متغير، الدار المصرية اللبنانية، سوريا، ٢٠٠٤م.

نيرفانا حسين الصبرى، التوجهات الإسلامية في دراسة المشكلات الاجتماعية والتربوية للأسرة المصرية، رسالة ماجستير، معهد الدراسات الإسلامية والعربية، القاهرة، ٢٠٠٧ م.

نيرفانا حسين الصبرى، المشاركة الاجتماعية والانتماء في المجتمع المصري، دراسة ميدانية لطلاب الجامعات المصرية، رسالة دكتوراه، معهد الدراسات والبحوث العربية، ٢٠١٤م.

نادية جمال الدين، المرأة ومشكل التعليم والعمل في التربية المعاصرة ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٨م.

هبة رؤوف، المرأة والعمل السياسي، رؤية اسلامية جديدة لقضايا الاسلام ، المعهد العالي للفكر الإسلامي، سلسلة الرسائل الجامعية، ٢٠١٤م.

يحيى بن حسن زمزمى، الحوار وآدابه وضوابطه في ضوء القرآن والسنة، رسالة ماجستير، كلية أصول الدين، جامعة أم القرى، ٢٠٠٧م.

رابطة الجامعات الإسلامية، سلسلة مركز دراسات الأسرة، ط١، ٢٠٠٦م.

رابطة الجامعات الإسلامية، سلسلة مركز دراسات الأسرة، الاجتهاد في قضايا الأسرة، ٢٠٠٧م.

مركز المعلومات موقع موج، دور المرأة في التنمية ، ٢٠١٢ م.

استمارة الاستبيان

البيانات الأولية:

١- الإسم (اختيارى) : .....

٢- الموطن الأصلى :

ريف ( ) حضر ( )

٣- النوع: ذكـــر( ) أنثـــى ( )

٤- العمـــل: يعمل ( ) لا يعمـل ( )

٥- فى حالة العمل ، ما نوع العمل: تخصصى ( ) حرفى ( )

٦- هل قمت بأى نوع من المشاركة لأداء المسئولية المجتمعية تجاه المجتمع؟

نعم ( ) لا ( )

٧- ما نوع هذه المشاركة ؟

ا- مشاركة اجتماعية ( )

ب- مشاركة سياسية ( )

ج- مشاركة اقتصادية ( )

د- أخرى تذكر.....

٨ - ما الاساليب التى يتم بها غرس المسئولية المجتمعية داخل الاسرة من وجهة نظرك ؟

ا- التشجيع على الاشتراك فى الانشطة الثقافية والسياسية ( )

ب- المناقشة والحوار ( )

ج- تشجيع العمل الجماعي داخل الاسرة ( )

د- القدوة والتوجيه ( )

هـ- إعطاء الثقة لأداء المسئوليات ( )

و- إبداء الرأي بحرية ( )

ز- الاهتمام بالقضايا والمشكلات في المجتمع المحلى ( )

ح- اقتناع الأسرة بقيمة العمل التطوعي ( )

ط- التقدير من أفراد الاسرة لما أقوم به من عمل ( )

ي- أخرى ذكر .....

٩ - ما القيم التى تدعم فعالية المسئولية المجتمعية من وجهة نظرك ؟

ا- العدل والمساواة ( )

ب- الحرية والديمقراطية ( )

ج- المواطنة ( )

د- العمل والانتاج ( )

هـ- الانتماء ( )

و- أخرى تذكر .....